**تقرر** أن يتم بحث موضوع إجراء الفحوص الطبية السابقة للزواج بواسطة لجنة تم تشكيلها لهذا الغرض بواسطة لجنة شئون الإيبارشيات على أن يتم عرض ما تتوصل إليه هذه اللجنة من نتائج على المجمع المقدس من خلال لجنة شئون الإيبارشيات.

**☩ فى جلسة ٢٠١٠/٦/٨**

المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية المنعقد اليوم ٢٠١٠/٦/٨م بالمقر البابوى برئاسة قداسة البابا شنوده الثالث وعضوية ٨١ من الآباء المطارنة والأساقفة وتأييد ٩ من الآباء لم يحضروا، يُعلن أن الكنيسة القبطية تحترم القانون ولكنها لا تقبل أحكاماً ضد الإنجيل، وضد حريتها الدينية التى كفلها لنا الدستور. كما تُعلن أن الزواج عندنا هو سرّ مقدس وعمل دينى بحت، وليس مُجرد عمل إدارى. والشريعة الإسلامية تقول: "احكم بينهم بما يدينون". وكذلك فى كل القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية وردت عبارة "حسب شريعتهم". كما ورد فى القانون ٤٦٣ لسنة ٥٥، وفى أحكام محكمة النقض، والمحكمة الدستورية العُليا، وفى محكمة الجُنح التى ذكرت أيضاً أن البطريرك ليس موظفاً عاماً.

أما عن إلزام الكنيسة فى أمور دينية ضد شريعتنا أى ضد الإنجيل وقوانين الكنيسة، فأمر لا تقبله ضمائرنا ولا نستطيع إطلاقاً أن ننفذه.

وموضوع الزواج الثانى للمُطلقين هو قضية دينية بحتة يحكمها الإنجيل (انظر النص الموقع فى ملحق رقم ١٠).